

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٦٥

فصل أحد العاملين بمصلحة السجون من الخدمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

قرر :

مادة ١ - يفصل السيد / محمد أحد صالح عطا الله ، الكاتب من المرتبة  
الثانية بمصلحة السجون من الخدمة ، مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٢١ مارس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٥

فصل موظف بشركة النيل العامة لإنشاء الطرق من الخدمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة  
نظام العاملين بالشركات التابعة للوزارات العامة ،

قرر :

مادة ١ - يفصل من الخدمة السيد / عبد السلام عبد الحفيظ ، الموظف  
بشركة النيل العامة لإنشاء الطرق مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٢١ مارس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٦٥

تعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١  
لسنة ١٩٦١ بشأن نصفة ما يتقاضى من خطوط سكك حديد  
الدولية والقيمة الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٧ ،

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ بشأن نصفة ما يتقاضى  
من خطوط سكك حديد الدوليات والقيمة الزراعية ووضع قواعد خاصة لتعيين  
الموظفين والمستخدمين والمعلم الذين يعملون بها بعض المبيعات العامة ،

وعلق ما أرتفأه مجلس الدولة ،

وعلق موافقة مجلس الوزراء ،

قرر :

مادة ١ - تضاف إلى المادة (٥) من القرار الجمهوري رقم ٤١  
لسنة ١٩٦١ المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي :

”ويستثنى من حكم الفقرة الأولى الأراضي والعقارات التي تخذلها  
الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وال المجالس المحلية والشركات  
التي تساهم الحكومة أو المؤسسات العامة في رأس المال بنسبة لا تقل  
عن ٥٠٪ ، قبليج لجهة الطالية بالطريق المباشر بالمنزل الذي تقدره الجهة  
المنصوص عليها في الفقرة الأولى وبمقداره وزیر التقليل ، وإذا لم تقبل  
الشراء بهذا الشكل ، تطرح الأراضي والعقارات المذكورة للبيع بالزاد العلني ”.

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القرار على العقارات التي سلمت إلى الجهات  
المنصوص عليها في المادة السابقة ولم يتم بشأنها إجراءات البيع .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٢١ مارس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر